الأمم المتحدة

A/ES-10/890–S/2022/114

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 14 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تتسارع زعزعة استقرار الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع تكثيف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاكاتها لحقوق الإنسان وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من التحذيرات والمناشدات المتكررة من جانب الحكومات والبرلمانات ومسؤولي الأمم المتحدة والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لوضع حد لهذا الظلم، تتمادى إسرائيل في انتهاكاتها وجرائمها دون أن ينالها عقاب، ومن الواضح أنها تلقى في ذلك تشجيعا وتمكينا من انعدام المساءلة الذي يبدو أنه يستثني إسرائيل من الخضوع لسيادة القانون.

ولقد كانت بداية هذا العام مشابهة إلى حد كبير لما شهده عام 2021 بأكمله، إذ اتسمت بانتهاكات منهجية للقانون الدولي، بما في ذلك استعمار أراضينا وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد شعبنا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين. وما زال الفلسطينيون يُجردون من ملكية أراضيهم ومنازلهم ويواجهون، هم وأطفالهم، القتل والإصابة والاعتقال والسجن كل يوم ويعانون من تكرار الصدمات ومرارة الفقدان، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية والتوترات، مما يهدد بإشعال فتيل دوامة أخرى من العنف المميت.

والوضع آخذ في أن يصبح متقلبا للغاية، ولا سيما في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، الذي يخضع للحصار والهجمات من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين والسياسيين المتطرفين. فقد أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية المدخل الغربي للحي بتلال حديدية وطردت النشطاء الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين من محيط منزل أسرة سالم، المهددة بالطرد الوشيك في عملية استيلاء أخرى من جانب المستوطنين تقرها الدولة.

220222 180222 22-02017 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويواصل عضو الكنيست المتطرف، إيتامار بن غفير، وهو كاهاني معروف بآرائه العنصرية الكارهة والمعادية للعرب، الإصرار على تحريضه ضد العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح وضد الوجود الفلسطيني ذاته في المدينة. فقد أنشأ مرة أخرى، متحالفا مع مجموعات من المستوطنين المتطرفين، ما يسمى "المكتب البرلماني" في الفناء الأمامي لمنزل سالم، وأصدر إعلانات تهديد ضد الأسرة. وقوبل المحتجُّون على هذا الاستفزاز الأخير بالعنف، حيث تم اعتقال ما لا يقل عن 13 شخصا وإصابة العشرات، بمن فيهم رئيسة الأسرة، فاطمة سالم، البالغة من العمر 75 عاما، من جراء الاعتداءات على الأسرة والنشطاء المتضامنين والصحفيين، ولا تزال التوترات تتصاعد بشكل خطير مع استمرار تعرض أسرة أخرى تحاول ببساطة العيش في سلام في منزلها للتهديد كل يوم بطردها من قبل المتطرفين المدعومين باحتلال استعماري ظل لعقود يسعى إلى طرد شعبنا من أرضه، منزلا منزلا، وأسرة تلو الأسرة: وهو ما يصح وصفه، بعبارة أخرى، بالتطهير العرقي.

إننا نحث المجتمع الدولي مرة أخرى على التحرك لمعالجة هذا الوضع المتأزم. إذ يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأسر الفلسطينية من مواصلة تجريدها من ممتلكاتها وتشريدها قسرا من قِبل هذا الاحتلال غير القانوني. ويجب أن يبدأ هذا الآن باتخاذ تدابير للمساءلة عن مخططات إسرائيل السافرة لطرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

فما لم تتخذ إجراءات، ستزداد حتما معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين كلما ازدادت جرأة وعدوانية هذا الاحتلال غير القانوني الاستعماري القائم على الفصل العنصري. وينبغي أن تدق التطورات الأخيرة ناقوس الخطر، بما في ذلك اغتيال ثلاثة رجال فلسطينيين في نابلس في 8 شباط/فبراير في عمل صارخ من أعمال القتل خارج نطاق القضاء. فقد نصب جنود إسرائيليون كمينا لأدهم مبروكة وأشرف المبسلط ومحمد الدخيل وقتلوهم في وضح النهار، في حادثة أخرى موثقة تفضح عدم اكتراث إسرائيل بحياة الإنسان أو بسيادة القانون. فقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 80 طلقة على الرجال الثلاثة أثناء جلوسهم في سيارة، فقتلتهم على الفور في جريمة مروعة أشاد بها العديد من المسؤولين الإسرائيليين علنا. وشارك آلاف المشيعين في جنازة الضحايا الثلاثة في نابلس، حيث أُعلن الإضراب العام في جميع أنحاء فلسطين المحتلة في رسالة اتحاد وتضامن جماعية مع الأسر المكلومة وضد إرهاب وعنف هذا الاحتلال غير الأخلاقي وغير القانوني.

واليوم، كشفت قسوة الاحتلال عن نفسها مرة أخرى عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على مراهق فلسطيني وأردته قتيلا في بلدة سيلة الحارثية، بالقرب من جنين. فقد أصيب محمد أكرم أبو صلاح، 17 عاما، بطلقة في الرأس عندما حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلية القرية وأغلقتها من أجل هدم منزل فلسطيني آخر. وبعد أن قتلته تلك القوات وأصابت 20 آخرين من السكان بجراح، منعت المسعفين من الوصول إلى الضحايا، وتمادت إلى حد مهاجمة سيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي الذين كانوا يحاولون يائسين الوصول إلى محمد أبو صلاح كي ينقذوه، وحرمانه من العلاج الطبي، في انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المادتان 16 و 17 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) المتعلقتان بحماية الخدمات الطبية والمدنيين.

إن سياسة إطلاق النار بغرض القتل هذه ترقى إلى مستوى جرائم الحرب ويجب أن تكون محل مساءلة. وكما أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية: "إن صمت المجتمع الدولي على الانتهاكات والجرائم

الإسرائيلية يوفر غطاء لهذه الأعمال الإجرامية ويشجع المحتل الإسرائيلي على مواصلة حربه المفتوحة ضد الفلسطينيين". وبالإضافة إلى إعدام هؤلاء الرجال، أصيب في الأسبوعين الماضيين أكثر من 215 فلسطينيا، من بينهم 28 طفلا، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء احتجاجات ضد المستوطنات الإسرائيلية وضد التعدي الإسرائيلي على أراضيهم في مناطق كفر قدوم وبيتا وبيت دجن في الضفة الغربية المحتلة، واعتقل أكثر من 126 فلسطينيا، من بينهم أطفال، مع ارتفاع هذه الأعداد يوما بعد يوم.

وتشكل هذه السياسات العنيفة واللاإنسانية والقاسية أدوات قمع رئيسية في يد الاحتلال. ونكرر نداءاتنا أن جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني للمساءلة، ونشدد على أهمية التحقيق من قِبل المحكمة الجنائية الدولية بشأن فلسطين، وغيره، في سبيل محاسبة مرتكبي جرائم الحرب هذه وردع ارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعبنا.

ويجب أن تشمل المساءلة أيضا استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها. ففي غضون الأسبوعين الماضيين فقط، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ماضيةً قدما في تنفيذ مخططات الاستيطان غير القانونية وفي خدمة المستوطنين المتطرفين، بهدم أو مصادرة 53 منزلا وبناية أو بإجبار أصحابها عل هدمها، بما في ذلك 30 كشكا من أكشاك الأسواق في جنين، مما أدى إلى تشريد أسر فلسطينية والإضرار بسبل عيش 400 شخص على الأقل. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هُدم أو صودر في عام 2021، 905 منازل وبنايات فلسطينية، فضلا عن 140 بناية يمولها الاتحاد الأوروبي، وكان معظم المدنيين المشردين قسرا من الأطفال والنساء.

ويجب توضيح أن "البنايات" تشمل المدارس والعيادات والمتاجر والطرق والحظائر الزراعية والحيوانية وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، التي ينتهك تدميرها بشكل جائر حقَ الإنسان في سبل العيش والحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه، وعددا لا يحصى من حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية وفي الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التدابير غير القانونية تنتهك الحظر المفروض على النهب والعقاب الجماعي بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، كما تنتهك دعوات مجلس الأمن إلى وقف جميع التدابير التي من هذا القبيل.

فهل تشكل مدارس الأطفال تهديدا لما يسمى "الشواغل الأمنية المشروعة" للاحتلال الإسرائيلي؟ هل تهاجم الماشية ما يسمى "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"؟ ألا يحق للشعب الفلسطيني أن يتمتع بنفس الحقوق في الأمن وبالحق في العيش في حرية وكرامة؟ إن تمادي إسرائيل في تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتشريده على مدى عقود دون تورع عن استهداف المنازل ورياض الأطفال وآبار المياه يُظهر إلى مدى يمكن أن يذهب وينحدر هذا الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري في تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ووضعها بصورة غير قانونية، ولا سيما في القدس وحولها، على نحو يشكل انتهاكا خطيرا للقانون وازدراءً لمجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ودون أدنى اعتبار لحقوق الإنسان أو اكتراث بالمعاناة الإنسانية التي يسببها هذا الاحتلال بشكل منهجي ومؤلم، يسبب الصدمة للجيل تلو الآخر.

وهذا الواقع المقيت هو السبب في أن منظمات حقوق الإنسان الدولية البارزة، بما فيها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، إلى جانب منظمات إسرائيلية رئيسية معنية بحقوق الإنسان، قد خلُصت الآن إلى نفس الاستنتاج الذي انتهت إليه منذ زمن بعيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وحذرت منه القيادة الفلسطينية، وهو أن: إسرائيل تفرض نظام الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني، إذ تمارس التمييز السافر ضدهم وتنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان الواجبة لهم بسبب هويتهم – أي بسبب كونهم عربا فلسطينيين لا يهودا إسرائيليين.

بل إن منظمة العفو الدولية خلصت، بعد تحقيق متعمق، إلى أن إسرائيل تفرض نظاما للهيمنة والقمع ضد الشعب الفلسطيني أينما كان، بهدف تعظيم سرقة الأراضي الفلسطينية مع التقليل إلى أدنى حد من الوجود الفلسطيني الأصلي. وقررت، في جملة أمور، أن "أنماط الأعمال المحظورة التي ترتكبها إسرائيل تشكل جزءا من هجوم منهجي وواسع النطاق موجه ضد السكان الفلسطينيين، وأن الأعمال غير الآدمية المتجردة من الإنسانية التي ترتكب في سياق هذا الهجوم ترتكب بنية الحفاظ على هذا النظام وترقى إلى مستوى الفصل العنصري الذي هو جريمة ضد الإنسانية بموجب كل من الاتفاقية المتعلقة بالفصل العنصري ونظام روما الأساسي".

وتؤكد هذه الاستنتاجات أيضا صدق ما خلصت إليه المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية سابقا، وقد حظيت بتأييد العديد من المنظمات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الأخرى، بالإضافة إلى عدد من الحكومات والبرلمانيين ومقرري الأمم المتحدة الخاصين وعلماء القانون والمواطنين العالميين الذين ظلوا لفترة طويلة شهودا على هذا الواقع البغيض.

إن الاتهامات التشهيرية بمعاداة السامية الموجهة ضد منظمة العفو الدولية وضد أي منظمات أخرى تصرّح بالحقيقة للسلطة – بما فيها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي وصفتها إسرائيل بشكل شائن بأنها "إرهابية"، معرضةً بذلك عملها الحيوي وسلامة موظفيها للخطر – هي اتهامات مخزية وخطيرة ويجب رفضها. ويجب أن يكون المجتمع الدولي صادقا وواضحا: إن الأمر لا يتعلق بمعاداة السامية؛ بل بممارسات إذا ارتكبتها أي دولة أخرى ستعتبر غير قانونية وغير إنسانية.

فاستنتاجات هذه المنظمات – شأنها تماما شأن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة – تستند إلى الوقائع وإلى تحليل دقيق لكمٍ كبير من الأدلة وفقا للقانون الدولي. والواقع على الأرض يؤكد من جديد الحقائق المروعة كل يوم: أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان واضطهادا وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ترتكب بصورة ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني، بنسائه ورجاله وأطفاله ومسنيه ولاجئيه وسجنائه؛ ولا يسلم شخص فيه من تلك الأعمال المتجردة من الإنسانية.

إن الحقائق لا جدال فيها: فالفصل العنصري هو أحد الأدوات الرئيسية التي تواصل إسرائيل من خلالها فرض احتلالها الاستعماري غير القانوني وقمع الفلسطينيين أينما كانوا. وتمارس إسرائيل الفصل العنصري كل يوم، كما يتجلى في عشرات القوانين، بما في ذلك "قانون الدولة القومية اليهودية" المريع لعام 2018 وفي عدد لا يحصى من الأوامر العسكرية المصممة والمنفذة خصيصا لقمع الفلسطينيين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، ومحاباة اليهود في كل مجال من مجالات الحياة.

إن هناك واقعا غير إنساني وغير قانوني يجب ألا يُغفَل عنه. وهو أن الاستعمار غير قانوني والفصل العنصري غير قانوني، ومع ذلك تستخدم إسرائيل كليهما لإطالة أمد احتلالها للأرض الفلسطينية

وحرمان الشعب الفلسطيني، بلاجئيه، من حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. ويجب تكون هناك نهاية لهذا الوضع غير القانوني.

وتمثل التقارير الأخيرة في هذا الصدد نداء صارخا موجها إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للتحرك فورا لإعلاء كلمة القانون وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الذين هم في قلب هذا النزاع المأساوي الذي طال أمده وتُركوا فترة طويلة جدا بلا سلاح يدفع عنهم غائلة هذا الاضطهاد والاستعمار. لقد حان الوقت لترجمة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إلى المساءلة التي تمس الحاجة إليها من خلال الوسائل والتدابير العملية اللازمة، على نحو ما جرى تأكيده في قرارات مجلس الأمن ذاتها، بما فيها القرار 2334 (2016).

إن هذا الشهر يحل فيه على المجتمع الدولي يوم تاريخي جدير بالتأمل فيه وهو يوم 11 فبراير – ذلك اليوم الذي أُطلق فيه سراح نيلسون مانديلا بعد 27 عاماً من السجن بسبب نضاله الاستثنائي ضد الفصل العنصري والقمع، مسجلاً بذلك نهايةً لفصل مظلم من فصول التاريخ. إن إرث نيلسون مانديلا اليوم أكثر أهميةً منه في أي وقت مضى، وهو بمثابة تذكير بضرورة وإلحاحية الوقوف ضد هذا الظلم الفادح أينما وجد. إننا نحث المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، على إيجاد الإرادة والشجاعة الأخلاقية لكسر حلقة التقاعس وحشد الجهود لإنهاء الظلم الذي يعانى منه الشعب الفلسطيني منذ فترة طويلة جدا. ونكرر مناشدتنا المتواصلة باتخاذ إجراءات ملموسة وجماعية لإعلاء كلمة القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان وجعل العدالة والسلام الواقع السائد.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 742 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 21 كانون الثاني/يناير 2022 (A/ES-10/889-S/2022/45)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم